UN LIBRARY.
MAR 13 1975
UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/9740
17 September, 1974
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة التاسعة والعشرون
البند ٣٩ من جدول الاعمال المؤقت*

وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى

تقرير الامين العام بموجب احكام قرار الجمعية العامة ٣٠٨٩ جيم (د-٢٨)

١ - يرفع التقرير الحالي الى الجمعية العامة عملا بقرارها ٣٠٨٩ جيم (د-٢٨) المتخذ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ ، الذى تناول مسألة الاشخاص المشرّدين الذين فروا من المناطق التي تحتلها اسرائيل منذ نشوب القتال في حزيران/يونيه ١٩٦٧ واللاجئين الذين نقلوا من مخيماتهم في قطاع غزة . وطلبت الجمعية العامة ، في الفقرة ٤ من القرار ، من اسرائيل ان تقوم فورا باتخاذ الخطوات اللازمة لاتاحة عودة السكان المشرّدين ووقف جميع التدابير التي تعيق اعادة السكان المشرّدين ، بما في ذلك التدابير التي تمس الهيكل المادى والديموغرافي للاقاليم المحتلة ، واتخاذ خطوات فعالة لاتاحة اعادة اللاجئين المعنيين الى المخيمات التي نقلوا منها في قطاع غزة وتزويدهم بمآو مناسبة لسكنهم . وطلبت الجمعية العامة في الفقرة ٥ من القرار ذاته من الامين العام ان يقوم ، بعد التشاور مع المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاونروا) ، باعلام الجمعية العامة عن امتثال اسرائيل للفقرة ٤ من هذا القرار وتنفيذها له ، وذلك في اقرب وقت ممكن ، وكلما اقتضى الحال بعد ذلك ، على أن لا يتأخر هذا الاعلام بحال من الأحوال عن موعد افتتاح الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة .

٢ - ووجّه الامين العام الى الممثل الدائم لاسرائيل لدى الامم المتحدة ، مذكرة شفوية بتاريخ ٢٩ كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ ، لفت فيها الانتباه الى مسؤوليته عن تقديم تقرير بموجب الفقرة ٥ من القرار وطلب الى حكومة اسرائيل ان تقدم اليه ، في اقرب وقت ممكن ، اية معلومات تتعلق

---

* A/9700 .

بتنفيذ احكام هذه الفقرة من القرار . وفي رسالة ثانية موجهة الى الممثل الدائم ، مؤرخة في ٢٧ حزيران / يونيه ١٩٧٤ ، طلب الامين العام من حكومة اسرائيل تزويده بالمعلومات المطلوبة في موعد لا يتجاوز ٣٠ آب / اغسطس ١٩٧٤ ، نظرا لأنه يعتزم تقديم التقرير الذى طلب اليه رفعه ، قبل افتتاح الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة .

٣ — وبناء على تعليمات من حكومته ، ارسل الممثل الدائم لاسرائيل ، الى الامين العام ، مذكرة شفوية مؤرخة في ٣٠ آب / اغسطس ١٩٧٤ ، نقل فيها الملاحظات التالية :

" منذ عدة سنوات والوفود العربية وغيرها تستغل المداولات السنوية التي تجرى في الجمعية العامة حول تقارير المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى لأغراض سياسية ودعائية ، بطريقة تعقّد القضايا وتشوشها وتعيق الجهود المبذولة من اجل معالجة التقارير بطريقة من شأنها أن تعزّز المصالح الحقيقية للاجئين المشرّدين ورفاهيتهم . وكانت هذه هي الخلفية التي بنت الجمعية العامة عليها قرارها ٣٠٨٩ جيم (د — ٢٨) . ولكن هذا القرار لم يأخذ في الاعتبار الاوضاع الحقيقية السائدة في المنطقة . بل اشتمل ، بدلا عن ذلك ، على عدد من مختلف الادعاءات غير الصحيحة الموجهة ضد حكومة اسرائيل . ولهذا السبب ، كان وفد اسرائيل من بين الوفود التي صوتت ضده .

" ومع ذلك ، فان حكومة اسرائيل ، كما أعلن ذلك في مناسبات سابقة ، تدرك النواحي الانسانية لمشكلة المشرّدين الذين فروا نتيجة للاعمال العدائية التي حدثت في حزيران / يونيه ١٩٦٧ . ولكن لا بد في الوقت ذاته ، من الملاحظة ، بان الاوضاع السائدة في المنطقة ليس من شانها ان تسمح بعودة هؤلاء الاشخاص على نطاق واسع . ذلك لأن بعض الحكومات العربية تواصل مدّ يد المساعدة والتأييد للمنظمات الارهابية وغيرها من النشاطات التخريبية . هذا فضلا عن ان رغبة حكومة اسرائيل في السماح بعودة عدد من هؤلاء المشرّدين ، لدوافع انسانية ، اصبحت تستغل لتسلل الارهابيين والمخربين المدربين . لذلك فانه من الضروري ، ريثما تتم تسوية سلمية ، التوفيق بين عودة المشرّدين وبين مسؤولية الحكومة عن سلامة ، ورفاه ، وأمن السكان المحليين وأمن الدولة نفسها .

" ولهذا فقد واصلت حكومة اسرائيل ، خلال السنة الماضية ، شأنها في السنوات السابقة ، تسهيل عودة الاشخاص الذين شرّدوا في عام ١٩٦٧ . وتمت الترتيبات المتعلقة بجمع شمل الاسر ومعالجة الحالات الصعبة قائمة ، واستمر التعاون في هذا المجال مع السلطات العربية المحلية . وبلغ مجموع عدد المشردين الذين عادوا الى منازلهم منذ عام ١٩٦٧ اكثر من ٥٣,٠٠٠ نسمة حتى الان . وسوف يقدم وفد اسرائيل أثناء مناقشة تقرير المفوض العام (للاونروا) في الدورة القادمة للجمعية العامة ، المزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع .

" وفيما يتعلق بتدابير الأمن التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية في مخيمات اللاجئين في منطقة غزة في عام ١٩٧١ ، فان الخطورة البالغة التي اتسمت بها الحالة والتي جعلت تلك التدابير ضرورية ، معروفة جيدا . فالمنظمات الارهابية التي أقامت قواعد لها في الدول العربية ، والتي تتلقى منها التأييد والدعم ، شنت في تلك المنطقة حملة من التقتيل والتخريب دونما تمييز . وكان الضحايا الرئيسيون لتلك الحملة الاجرامية السكان العرب المحليين ، بما فيهم اللاجئون . وكان الغرض من ذلك النشاط هو خلق جو من العنف ، وانعدام الأمن في منطقة غزة للحيلولة ، عن طريق الاكراه واشاعة الخوف ، دون نجاح جميع الجهود المبذولة لتحسين الوضع .

" وكانت الاجراءات التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية في مخيمات اللاجئين تستهدف وضع حد لحكم الارهاب والاجرام ، وذلك اضطلاعا منها بالمسؤوليات التي ألقيت على عاتقها أحكام قرار مجلس الأمن ٢٣٧ (١٩٦٧) المتخذ في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، من أجل تأمين سلامة ، ورفاه ، وأمن جميع سكان المنطقة الواقعة تحت سيطرتها. وبالنظر الى الأحوال التي كانت سائدة في مخيمات اللاجئين ، كان لا بد من شق طرق للوصول الى تلك المخيمات ، وقد اقتضى ذلك بالضرورة الحتمية نسف عدد من المآوى .

" وقد نجحت تلك التدابير نجاحا كبيرا وتحسنت حالة الأمن في منطقة غزة كثيرا منذ ذلك الحين . فقضى تقريبا على العنف والارهاب ، وأصبح بامكان السكان المحليين ، بما فيهم اللاجئون ، متابعة أعمالهم والنشاطات العادية الأخرى بدون خوف على حياتهم من الهجمات الارهابية .

" وكما شرح في عدة مناسبات سابقة ، فقد اتخذت كافة التدابير الممكنة لتجنيب السكان الذين كان لا بد من هدم مآويهم تحمل أية مصاعب لا مبرر لها . فزودوا بمنازل بديلة قبلها معظم هؤلاء الأشخاص ، ولكن بعض اللاجئين فضلوا ترتيبات اتخذوها باختيارهم . وتبين فيما بعد أن عددا من اللاجئين لم يرتاحوا لبعض الترتيبات التي اتخذوها آنذاك . وبناء على ذلك فقد أجريت دراسة مشتركة لتلك الحالات في عام ١٩٧٣ من قبل السلطات الاسرائيلية في غزة وممثلي الأونروا ، واتخذت السلطات الاسرائيلية ، خلال العام الماضي ، المزيد من الاجراءات لتوفير مساكن مناسبة لأولئك الذين مازالوا في حاجة اليها ."

٤- وحصل الأمين العام من المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على كافة المعلومات المتوفرة لديه فيما يتعلق بعودة اللاجئين المسجلين لدى الوكالة . وكما أشير الى ذلك في الفقرة ٥ من التقرير الذى رفعه الأمين العام في العام الماضي عملا بقرار الجمعية العامة ٢٩٦٣ دال (د-٢٧) (A/9156) ، فالوكالة ليست مطالبة بالاشتراك في أية ترتيبات تتخذ من أجل تأمين عودة اللاجئين كما أن المعلومات التي لديها مبنية بصورة رئيسية على سجلات الوكالة المتعلقة بالطلبات التي يقدمها اللاجئون

العائدون لتحويل حصصهم من المؤن الى المناطق التي عادوا اليها . ولا تعرف الوكالة شيئا عن عودة أى من اللاجئين الذين لم يطلبوا من الوكالة أن تزودهم بالمؤن أو الخدمات . وغاية ما هو معروف لدى الوكالة ، هو أن ٤٥٥ من اللاجئين المشردين عادوا في الفترة الواقعة بين ١ تموز/يولية ١٩٧٣ و ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٤ من الضفة الشرقية للأردن الى الضفة الغربية وأن ١٤٢ شخصا آخرين عادوا من الضفة الشرقية للأردن الى قطاع غزة . وبالاضافة الى ذلك ، عاد ١٦ لاجئا الى قطاع غزة من مصر . ولا تضطلع الوكالة بأية عمليات في مرتفعات الجولان المحتلة ، ولكنها تعلم انه لم يعد الى هذه المرتفعات أى من اللاجئين الذين تشردوا في سوريا . واذا أخذت الأرقام التي وردت بهذا الخصوص في تقرير العام الماضي (A/9156) بعين الاعتبار ، فان المعلومات المتوفرة لدى الوكالة ، والمبنية على طلبات باعادة تحويل الحصص ، تدل على أن نحوا من ٨٠٠ لاجيء من المشردين قد عادوا الى المناطق المحتلة من الضفة الغربية وقطاع غزة بين تموز/يوليه ١٩٦٧ وتموز/يوليه ١٩٧٤ . ويمثل هذا الرقم نسبة ضئيلة (١٥ في المائة) من مجموع عدد اللاجئين المشردين والأشخاص المشردين الذين ذكر الممثل الدائم لاسرائيل ، في مذكرته المؤرخة في ٢٠ آب / أغسطس ١٩٧٤ الموجهة الى الأمين العام ، أنهم قد عادوا الى منازلهم .

٥- أما التقرير التالي عن التطورات التي حدثت فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة باللاجئين في قطاع غزة ، الذين أشار اليهم القرار ، فمبني على المعلومات التي وردت من المفوض العام للأونروا .

٦- منذ نشر تقرير الأمين العام في العام الماضي ، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٩٦٣ جيم (د-٢٧) (A/9155) ، حدثت ١٢ حالة هدم مأوى اللاجئين في المخيمات في قطاع غزة كاجراء عقابي . وقد واصلت الوكالة الاحتجاج الى وزارة الشؤون الخارجية الاسرائيلية على أعمال الهدم هذه وطالبت بوضع حد لها . كذلك قدمت الى السلطات العسكرية الاسرائيلية الطلبات اللازمة للتعويض ، ولكن هذه التعويضات لم تدفع ، شأنها في ذلك شأن الحالات السابقة للهدم التأديبي للمنازل .

٧- ولقد وردت الاشارة في تقرير العام الماضي (A/9155 ، الفقرات ٥ و ٦ و ٧) الى الدراسة المشتركة التي أجرتها الوكالة والسلطات الاسرائيلية عام ١٩٧٣ ، عن الأسر التي مازالت ، في نظر الوكالة ، تعيش في مساكن غير مرضية ، نتيجة لعمليات الهدم الواسعة النطاق التي جرت في عام ١٩٧١ في قطاع غزة (ورد وصف ذلك في الوثيقتين A/8382/Add.1 و A/8814) (١) . وأظهرت هذه الدراسة أن من أصل مجموع ٩٤٢ أسرة شملتها الدراسة ، مازال ٧٠٦ أسر

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والعشرون ، المرفقات ، البند ٤٠ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/8814 .

تعيش في شروط سكنية غير كافية ، من بينها ٢٦٦ أسرة أعتبرت تعيش في حالات فاقة خطيرة (A/9155، الفقرة ٧) . كذلك ظل طلب الوكالة بالحصول على تعويضات بزهاء ٤١٧ ٠٠٠ دولار ، بدون استجابة ولو دفع هذا المبلغ لمكن الوكالة من بناء مساكن جديدة ، وقد واصلت الوكالة حث السلطات الاسرائيلية على مختلف المستويات على اتخاذ اجراء عاجل لتوفير مساكن كافية لهذه الأسر اللاجئة . وفي نهاية الأمر ، حصل المفوض العام على تأكيد رسمي ، برسالة مؤرخة في ١١ آب / أغسطس ١٩٧٤ من وزارة الشؤون الخارجية الاسرائيلية ، بأن ٥٦ أسرة من الأسر التي تعيش في حالة فاقة في مخيم رفح ستحصل على مساكن مجانية في مشروع اسكان اقامته السلطات الاسرائيلية بالقرب من المخيم ، وذلك كخطوة أولى في برنامج لاعادة اسكان اللاجئين . ومشروع الاسكان هذا هو المشروع ذاته الذى عرض شراء منازل جديدة فيه على اللاجئين الذين تضرروا من جراء قيام الاسرائيليين بشق الطرق في مخيم رفح خلال عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ (أنظر A/9155، الفقرات ٩ و ١٠ و ١١) .

٨ــ وأعلنت السلطات الاسرائيلية أيضا انها عازمة ، كخطوة تالية في هذا البرنامج ، على توفير مائة مسكن (أو وحدة سكنية) بالمجان في مشاريع اسكان جديدة في منطقة البريج لبعض الأسر الأخرى التي تعيش عيش الفاقة في مخيمي الشط والجبالية . وتجرى حاليا مباحثات بين الوكالة والسلطات الاسرائيلية في غزة بشأن الترتيبات التي ينبغي وضعها لتشييد هذا المشروع السكني الجديد .

٩ــ لذلك فان هناك تأكيدا من السلطات الاسرائيلية بتأمين السكن لـ ١٥٦ أسرة من أصل الـ ٢٦٦ أسرة التي تعيش في حالة فاقة . وتتابع الوكالة مع السلطات الاسرائيلية مسألة اسكان بقية اللاجئين الذين هم في حالة فاقة صعبة ، بوصفها مسألة ذات أولوية من الدرجة الأولى ، وكذلك اسكان الأسر الأخرى التي تعتبر مساكنها غير مرضية .

١٠ــ وشهد مخيم رفح المزيد من هدم المنازل ، وكان السبب الذى تذرعت به السلطات الاسرائيلية هو اعتبارات الأمن . وبحلول ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٧٤ ، قد تم هدم ١٤٩ حجرة كانت بنتها الوكالة للايواء ، و ٦ حجرات للايواء بنيت بمساعدة من الوكالة و ١٦٠ حجرة بناها سكانها على نفقتهم الخاصة ، مما تسبب في ضرر ١٤٨ أسرة . وقد نفذت عمليات الهدم هذه من قبل اللاجئين المعنيين أنفسهم من أجل انقاذ مايمكن انقاذه من المواد (أنظر A/9155، الفقرة ١١) . وتعطي السلطات الاسرائيلية اللاجئين الذين تأثروا بهذه العمليات الخيار بين شراء مساكن بالتقسيط في مشروع اسكان اقامته السلطات الاسرائيلية بجوار المخيم (وبالقرب من منطقة الخط الدولي الفاصل بين قطاع غزة وسيناء) ، أو الاقامة في المآوى التي بنتها الوكالة في المخيم والتي أخلاها لاجئون آخرون اختاروا شراء مساكن جديدة وكانوا ممن لم تشمل عمليات الهدم مآويهم في المخيم . ولا تدفع السلطات الاسرائيلية تعويضا للاجئين الا عن الغرف والاضافات التي بناها أصحابها على نفقتهم الخاصة ، والتي شملتها عمليات الهدم .

١١ــ وقد اختارت ١٣٢ أسرة من بين الـ ١٤٨ أسرة التي هدمت مآويها في المخيم الاقامة

في مساكن المشاريع الاسكانية التي بنتها السلطات الاسرائيلية . وانتقلت ست من الأسر الـ ١٦ المتبقية الى مآوى جديدة أخلاها أصحابها نسبي المخيم ، وانتقلت ٤ أسر الى مكان آخر ، ويعتقد أن الأسر الست المتبقية مقيمة في مساكن مؤقتة .

١٢- وبالنظر الى الأطر المختلفة التي تمت فيها عمليات الهدم ومشاريع الاسكان الجديدة التي أقيمت في قطاع غزة ، قد يكون من المفيد التمييز بين مختلف الفئات . واحدى هذه الفئات هي تلك التي أعطت فيها السلطات الاسرائيلية ، تلبية لاحتجاج رفعته الوكالة اليها في عام ١٩٦٩ اخطارا مسبقا للوكالة باعتزامها هدم بعض المآوى من أجل شق أو توسيع بعض الطرق عبر أحد المخيمات لأسباب تتعلق بالأمن ، وامتنعت عن الهدم الفعلي من أجل افساح المجال أمام الوكالة لبناء مساكن بديلة على نفقة السلطات الاسرائيلية . ويمكن الرجوع في هذا الخصوص الى تقارير المفوض العام السنوية الى الجمعية العامة للسنوات ١٩٦٩-١٩٧٠ ، (٢) و ١٩٧٠-١٩٧١ ، (٣) و ١٩٧١-١٩٧٠ ، (٤) و ١٩٧٢-١٩٧٣ (٥) . وفي هذه الحالة تتوازن المساكن الجديدة مع المآوى التي هدمت .

١٣- اما الفئة الثانية فتشتمل على عمليات الهدم الواسعة النطاق التي تناولت المآوى في مخيمات الجبالية ، والشط ، ورفح في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٧١ ، التي لم تقدم مقابلها مساكن بديلة كافية قبل تنفيذ عملية الهدم . وقد ورد وصف عواقب عملية الهدم هذه على اللاجئين في التقارير السابقة (A/8383 و Add.1 و A/8814 و A/9155).

١٤- وتتألف الفئة الثالثة من عمليات الهدم التي بدأت حوالي نهاية عام ١٩٧٢ وتناولت مخيمي رفح وخان يونس . وفي هذه الحالة ، أعطى اللاجئون الذين شملتهم هذه العمليات الخيار بين شراء منازل حكومية جديدة (وهي بصورة عامة على مستوى أعلى من مستوى المآوى التي هدمت) أو الانتقال الى مآوى أولئك اللاجئين الذين اختاروا الاقامة في المساكن الجديدة التي شيدتها الحكومة الاسرائيلية والذين لم تتأثر مآويهم بعمليات الهدم . ولا يدفع التعويض الا عن المآوى

---

(٢) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة والعشرون ، الملحق رقم ١٣ (A/8013) ، الفقرتان ١٣ (الجملة الأخيرة) و ٥٨ .

(٣) المرجع نفسه ، الدورة السادسة والعشرون ، الملحق رقم ١٣ (A/8413) ، الفقرة ١٤ .

(٤) المرجع نفسه ، الدورة السابعة والعشرون ، الملحق رقم ١٣ (A/8713 و Corr.1 و 2) الفقرة ٦٠ .

(٥) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ١٣ (A/9013) ، الفقرة ٧٤ .

والاضافات التي بناها أصحابها على نفقتهم الخاصة . وتجدر الاشارة هنا الى أن السلطات الاسرائيلية قامت ببناء ثلاثة مشاريع سكنية جديدة على مقربة من رفح وبمشروع واحد في خان يونس ، ويبدو انها تدرس الآن موضوع بناء مشروع ثان بالقرب من خان يونس . وتوجد ، بالاضافة الى ذلك ، مشاريع لبيع قطع من الأراضي لسكان غزة ، بما فيهم اللاجئون . ولا يمكن الحصول على مساكن في هذه المشاريع السكنية الا عن طريق الشراء ، ولكن من الممكن تقسيط الثمن . ولم يكن الهدف من هذه المشاريع توفير سكن مجاني بدل المآوى التي هدمت كما أن الوكالة لم تشترك في تخطيطها أو تشييدها . ولم توافق السلطات الاسرائيلية الا في الآونة الأخيرة فقط (كما أشير الى ذلك في الفقرة ٧ أعلاه) على توفير بعض المساكن في أحد المشاريع ، بالمجان لأسر اللاجئين الذين عانوا مرارة العيش نتيجة لعمليات الهدم التي لم تكن لها صلة بالمشاريع .

١٥- أما الفئة الرابعة والأخيرة فتتألف من هدم المآوى على سبيل العقوبة والتأديب . وفي هذه الحالات لا توفر أية مساكن جديدة كما أن التعويض لا يدفع الا عن الأضرار العرضية التي قد تصاب بها المباني الملاصقة وليس عن المآوى التي هدمت .

١٦- وترد فيما يلي بعض الأرقام المتصلة بالموضوع والتي قدمها المفوض العام فيما يتعلق بهدم مآوى اللاجئين وتوفير مساكن بديلة لهم .

١٧- تم في الفترة الواقعة بين تموز/يوليه ١٩٦٧ و ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٤ ، هدم ١١٤٧٣ غرفة مأوى (تقع ضمن احدى الفئات الأربعة المذكورة أعلاه) في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة سواء بواسطة السلطات الاسرائيلية أو بأمر منها ، تأثرت بها ٤٢٠٩ أسرة من أسر اللاجئين . وحظيت ٨٧٨ أسرة فقط من هذه الأسر بمساكن بديلة مجانية في مشاريع سكنية جديدة قامت الوكالة بتشييدها على نفقة السلطات الاسرائيلية (الفئة الأولى ، الفقرة ١٢ أعلاه) كما حصلت ٢٥ أسرة أخرى على مساكن جديدة قامت الوكالة بتشييدها بأموال حصلت عليها من السلطات الاسرائيلية تسوية لطلب من الوكالة بالتعويض عن هدم المآوى الأصلية . وعلاوة على ذلك قامت ٤٢٩ أسرة بشراء مساكن جديدة في أحد مشاريع الاسكان الاسرائيلية الجديدة (الفئة الثالثة ، الفقرة ١٤ أعلاه) ، كما قامت ٤٣ أسرة أخرى تأثرت بعمليات الهدم الواسعة النطاق التي جرت في تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٧١ (الفئة الثانية ، الفقرة ١٣ أعلاه) بشراء مثل هذه المساكن . وحصلت ثمان وستون أسرة أخرى على سكن بديل في تلك المآوى من المخيمات التي أخلاها اولئك الذين اختاروا السكن في مشاريع الاسكان الجديدة التي أقامتها الحكومة الاسرائيلية والذين لم تتأثر مآويهم بعمليات الهدم . وباختصار فان ١٤٤٣ أسرة فقط من الـ ٤٢٠٩ أسر التي شملتها عمليات الهدم ، وجدت سكنا بديلا في ما مجموعه ٣١٩٠ غرفة (أى ما يعادل ٣ غرف لكل أسرة) في المشاريع السكنية الجديدة أو في المآوى التي أخلاها سكانها بمناسبة انتقالهم الى المشاريع السكنية الجديدة . وكما ذكر سابقا (أنظر A/8383 and Add.1 و A/8814) ، فان بعض المساكن البديلة قدمت ، بالمجان لفترة معينة ، في قطاع غزة وفي العريش ، لأسر هدمت مآويها في تموز/ يوليه و آب / أغسطس ١٩٧١ ، غير أن عددا كبيرا من هؤلاء لا يزالون يقطنون مساكن غير كافية ومناسبة (أنظر الفقرة ٧ أعلاه) .

١٨- ولا بد من القول بالاضافة الى ذلك ان السلطان الاسرائيلية ماضية في تشييد المزيد من المساكن الجديدة ، كما اشير الى ذلك في الفقرة ١٤ أعلاه . وعلمت الوكالة أن مشاريع البناء الجارية بجوار رفح سوف توفر ، عند استكمالها ، نحوا من ٥٣٠ وحدة سكنية تتألف كل منها من غرفتين أو ثلاث غرف ، هذا بالاضافة الى الوحدات التي استكملت ووزعت بالفعل . غير أنه ليس من الواضح الآن ما اذا كان الحصول على هذه المنازل الجديدة سيكون عن طريق الشراء فقط ، كما حدث في حالات سابقة .

- - - - -